

Distr.: Limited
17 April 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السابعة عشرة

فيينا، ١٤-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

مشروع التقرير

المقررة: سيبكا أ. توتوها تونيوا (إندونيسيا)

إضافة

توجيهات بشأن السياسة العامة من أجل برنامج مكافحة الجريمة التابع
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة منع الجريمة
والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون
الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية

١ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل، في البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "توجيهات بشأن السياسة العامة من أجل برنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية".

٢ - ولكي تنظر اللجنة في البند ٧ من جدول الأعمال، كان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2008/3-E/CN.15/2008/3)؛



(ب) مذكرة من الأمين العام تنقل تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2008/13)؛

(ج) تقرير المدير التنفيذي عن المسائل المالية والصعوبات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ الولايات المسندة إليه وتقييم أولي لسبل وأساليب تحسين الوضع المالي (E/CN.7/2008/11-E/CN.15/2008/15)؛

(د) تقرير المدير التنفيذي عن البرامج والمبادرات التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ (E/CN.7/2008/12-E/CN.15/2008/16)؛

(هـ) مذكرة من الأمين العام عن ترشيح عضوين في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2008/17)؛

(و) مذكرة من الأمانة عن القرارات والمقررات المعتمدة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية والتي طُلب فيها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتخاذ إجراءات (E/CN.15/2008/18)؛

(ز) تقرير المدير التنفيذي عن حالات الخروج عن النسبة المعيارية البالغة ١٣ في المائة لتكاليف دعم البرامج خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (E/CN.7/2008/14-) (E/CN.15/2008/19).

٣- ألقى رئيس اللجنة كلمة. وألقى الموظف المسؤول بالوكالة عن شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلاكية. وألقى ممثل الأمانة أيضا كلمة. واستمعت اللجنة أيضا إلى كلمات ألقاها المراقب عن سلوفينيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وممثلو كندا والولايات المتحدة واليابان. وألقى المراقب عن المكسيك أيضا كلمة شأنه شأن المراقب عن المفوضية الأوروبية.

المداولات

٤- بعد الكلمة الاستهلاكية التي ألقاها رئيس اللجنة، نظرت اللجنة في ترشيح عضوين مقترحين لإعادة تعيين أحدهما وتعيين الآخر على التوالي كعضوين في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

٥- وسلط الموظف المسؤول بالوكالة عن شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، في كلمته الاستهلالية، الضوء على الجهود التي يبذلها المكتب لتنسيق استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١^(١) مع أدوات على نطاق الأمانة العامة من قبيل الخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية الموحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأشار إلى أن الميزانية الموحدة كما أقرتها لجنة المخدرات خلال جلستها الخمسين المعاد عقدها وأقرتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية خلال جلستها السادسة عشرة المعاد عقدها، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت الخطوة الأولى لضمان كون النتائج ومجالات النتائج المحددة في الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ قابلة للقياس وتتمتع بمؤشرات إنجاز مقابلة. وعرض الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/63/6 (Prog. 13) مركزا على أن الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ شكّلت وثيقة موضوعية بينت المهام الموكولة للمكتب في ثلاثة مواضيع هي سيادة القانون، وتحليل السياسة العامة والاتجاهات، والمنع والمعالجة وإعادة الإدماج والتنمية البديلة، في حين أن الإطار الاستراتيجي والميزانية الموحدة كانا مترابطين بشكل وثيق بهيكلية تنظيمية للمكتب موافق عليها ومرتبطين بتخصيص الموارد. كما عرض تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2008/3-E/CN.15/2008/3) وتقرير المدير التنفيذي عن البرامج والمبادرات التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١٠-٢٠١١ (E/CN.7/2008/12-E/CN.15/2008/16).

٦- وأوضح ممثل آخر للأمانة أن لدى القليل من برامج الأمم المتحدة، إن وجدت، ميزانية وهيكلية تمويل مجزأتين كميزانية وهيكلية تمويل برامج المكتب. وبالرغم من وجود برنامج عمل متكامل، يوجد لدى المكتب صندوقان طوعيان منفصلان لبرنامج المخدرات وبرنامج الجريمة، بينما توافق على ميزانيتها لجنتان مختلفتان. وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية العامة على ميزانية عادية متكاملة لبرنامج المخدرات وبرنامج الجريمة. ولكل صندوق طوعي ثلاثة مكونات إضافية هي: الأموال العامة الغرض أو غير المرصودة لأغراض محددة؛ والأموال المخصصة الغرض أو المرصودة لأغراض محددة؛ وتكاليف دعم البرامج بشأن الأموال المخصصة الغرض. ولم يتطابق مستوى المساهمات غير المخصصة الغرض مع متطلبات المكتب، وخاصة فيما يتعلق بشبكة المكاتب الميدانية. ولم تكن الميزانية العادية والموارد العامة الغرض كافية لضمان تنفيذ البرامج واستدامة أنشطة المكتب المنفذة بالموارد المخصصة الغرض. وفي حين ازدادت التبرعات المرصودة لأغراض محددة بشكل كبير، الأمر

(١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٢/٢٠٠٧، المرفق.

الذي يمكن اعتباره بأنه يجسد الثقة في البرنامج، بقيت موارد الميزانية العادية على حالها بشكل مطلق، وانخفضت الأموال غير المرصودة لأغراض محددة. وبالتالي، لم تكن المسألة تتعلق بالمستوى الإجمالي للتمويل الذي كان مبهجا بل بمزيج التمويل. وقد أدى التراجع المطلق والنسبي في الأموال العامة الغرض والقاعدة المحدودة للجهات المانحة إلى خلق تحديات خاصة. وقد تضمن تقرير المدير التنفيذي عن المسائل المالية والصعوبات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ الولايات المسندة إليه وتقييم أولي لسبل وأساليب تحسين الوضع المالي (E/CN.7/2008/11-E/CN.15/2008/15) عددا من الخيارات حول كيفية التصدي لتلك التحديات لكي تنظر فيها اللجنة، بما في ذلك إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية لتقييم الوضع وتخطيط للعمل في المستقبل.

٧- وأشار عدة ممثلين إلى النهج المتكامل الوارد وصفه في الوثائق الاستراتيجية للمكتب، مشددين على الحاجة إلى هذا النهج من أجل معالجة الروابط المتزايدة بين الجريمة المنظمة.

٨- وجاء العديد من المتحدثين على ذكر مسألة منع الجريمة باعتبارها موضوعا هاما يستحق إيلاءه الانتباه الكامل. وتمت الإحالة، على وجه الخصوص، إلى تعزيز منع الجريمة المنظمة والفساد وإعداد نظم إحصائيات يمكن الاعتماد عليها في مجال الجريمة وتحسين المعرفة بالجريمة المنظمة.

٩- ورحب متكلمون بجهود المكتب الرامية إلى إنشاء الإدارة القائمة على النتائج وبعمل وحدة التقييم المستقل. وشددوا على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح إدارة المكتب وأسلوب أدائه، ولا سيما ما يهدف منها إلى تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة. وأعربوا عن دعمهم المستمر لمبادرات إدارة دورات المشاريع التي يقوم بها المكتب. وذكر أن تنفيذ تلك المبادرات بنجاح سيؤدي إلى ثقافة موجهة نحو النتائج في المكتب.

١٠- وشجّع المكتب على استخدام استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ كدليل برنامجي. واقترح أحد المتكلمين أن تستخدم الاستراتيجية لترشيد حافظة المشاريع عن طريق تخفيض عدد المشاريع والبرامج الصغيرة ذات الأثر المحدود. ورحب المتكلمون بصورة عامة بجهود المكتب الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية، طالين أن تكون المشاريع والبرامج مرتبطة بنتائج ملموسة حسبما هو مبين في الاستراتيجية وضمن أطر زمنية محددة بوضوح وباستخدام مؤشرات للأداء. وطلبوا كذلك إيلاء اهتمام كاف لتعزيز إدارة المعارف والتنسيق والشراكات الاستراتيجية. وامتدح أحد المتكلمين الشراكة التي أقيمت مؤخرا بين المكتب

وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وأعرب عن أمله في أن تستمر مثل تلك المشاريع التي توسع قاعدة المانحين. وشدد على الحاجة إلى وضع خطة تنفيذ تتماشى مع الاستراتيجية.

١١- وأعرب عن التأييد لإنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية لتحسين الهيكل الإداري والوضع المالي للمكتب، وفقا لما كانت لجنة المخدرات قد قررت في دورتها الحادية والخمسين. وأشار إلى عدد من المجالات التي يمكن لذلك الفريق العامل أن يركز عليها.

١٢- وأشار المراقب عن سلوفينيا، متكلما نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى أن شراكات المكتب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى يمكن أن تسهم في الاتساق على نطاق المنظومة في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية حاليا.

١٣- وشدد متكلمون عديدون على أهمية قيام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها كهيئة تشريعية للمكتب، بإعطاء التوجيهات السياساتية لبرنامج الجريمة التابع للمكتب وبرصد أنشطته، وهو الدور الذي لم يُضطلع به دائما.

١٤- وقال أحد الممثلين إنه يتعين على المكتب أن يكفل بأن تركز أي أنشطة تتصل بالمسائل السياساتية المستجدة المتعلقة بمكافحة الجريمة على الصلة القائمة بين اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد وأن تُستشار الدول الأعضاء على نحو صحيح فيما يتعلق باستحداث مبادرات جديدة لتحسين صورة هاتين الاتفاقيتين والبروتوكولات الملحقه باتفاقية الجريمة المنظمة وأن يجرى ذلك بالتشاور مع مؤتمرات الأطراف في تلك الاتفاقيات. وفي ذلك الصدد، لاحظ متكلم آخر أن من الضروري إجراء مناقشة متعمقة لضمان المتابعة الصحيحة للزخم الذي كوّنته مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

١٥- وأعرب عدد من المتكلمين عن القلق إزاء ولايات المكتب التي بقيت دون تنفيذ، حسبما يرد ذلك في المذكرة المقدمة من الأمانة عن القرارات والمقررات المعتمدة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية والتي طُلب فيها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتخاذ إجراءات (E/CN.15/2008/18).

١٦- ولاحظت متكلمة، من جملة ما لاحظته، في تعليقها على تنظيم دورات اللجنة، أن اللجنة تتخذ في كل دورة قرارا بشأن بنود جدول الأعمال والمواضيع المحورية التي ستناقش في الدورة التالية وأنه ينبغي أن تستغل اللجنة الوقت المخصص للمشاورة السابقة للدورة استغلالا تاما. وأكدت على ضرورة تقييد الدول الأعضاء بمقرر اللجنة السابق والذي ينص على أن تقدم مشاريع القرارات قبل وقت مبكر جدا مما يتيح للممثلين وقتا كافيا للتشاور مع

حكوماتهم. وحثت الدول الأعضاء على أن تضم في وفودها خبراء يكونون في وضع يمكنهم من الإسهام بصورة جوهرية في أعمال اللجنة وتكون صلاحية اتخاذ القرارات.

١٧- وأعرب متكلم عن القلق من الأولوية الدنيا التي يبدو أن المكتب يوليها لشرق وجنوب شرق آسيا وأمل في أن تزداد الأنشطة في تلك المنطقة.

١٨- وتعاطف ممثلون عديدون مع مأزق المكتب في سعيه للحصول على موارد ثابتة وقابلة للتكهن ورحبوا بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بتلك المسائل. وذكر أن من المهم أن يتلقى المكتب تمويلا كافيا، بما في ذلك المساهمات العامة الغرض. وتخصيص أقل من ١ في المائة من الميزانية العامة للأمم المتحدة للمكتب يجعل أنشطة المكتب معتمدة اعتمادا بالغيا على التبرعات المرصودة. ولاحظ متكلم أن تعزيز شفافية الموارد المالية سيحسن كفاءة برامج المكتب ويمكن أن يؤدي إلى تلقي المكتب مخصصات كافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأعرب متكلم آخر عن القلق من نموذج التمويل الاسترشادي الذي يجري اقتراحه كأحد الخيارات التي ستنتظر فيها اللجنة في تقرير المدير التنفيذي وشدد على ضرورة أن تبقى التبرعات طوعية. وشارك متكلم آخر في ذلك القلق وأعرب عن أمله في أن تؤدي المساهمات العامة الغرض، الذي كانت حكومته تسهم فيها إلى حد كبير على مدى السنين، إلى أن تتيح أيضا تمويلا كافيا للمكاتب الميدانية، بما في ذلك في شرق وجنوب شرق آسيا.

١٩- وأعربت متكلمة عن رأي مؤداه أن نموذج تمويل المكتب لم يؤت ثماره وأن عددا من الولايات بقي دون تنفيذ. واقترحت تحديد أولويات الولايات والطلب إلى اللجنة الخامسة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للتوصل إلى حل للمأزق المكتب المالي. ورأت أنه ينبغي أيضا النظر في مفهوم التمويل التجميعي والاحتفاظ بنسبة مئوية من كامل المساهمات العامة الغرض. ومضت تقول إن نموذج التمويل الاسترشادي يقتضي مواصلة النظر فيه وإن فكرة عقد مؤتمر تعهدات للأموال العامة لا يبدو ممكنا، ذلك أن مثل تلك المؤتمرات تكون أكثر ملاءمة لحالات الأزمات أو الطوارئ.

٢٠- ولاحظ أحد المتكلمين باهتمام فكرة عقد دورات مشتركة بين لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للنظر في الميزانية الموحدة ورأى في ذلك طريقة لتقليل العبء الذي تتحمله الأمانة ولتحرير الموارد لاجتماعات أخرى.